منظمة انتصاف
لحقوق المرأة والطفل
Entesaf Organization
for Woman and Child Rights

موطن الذئـــاب

تقرير حقوقي يوثق جريمة اختطاف

أسـرتين مدنيتيـن مـن قبـل مـا يسـمى عناصـر الانتقالـي — محافظـة عـدن — ١٦ أكتوبـر ٢٠٢٠م

منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل

منظمة حقوقية تسعى لحماية المرأة والطفل من خلال مناصرة قضاياهما والدفاع عنها وتوعية المجتمع بها وتأهيلهما نفسياً ومعنوياً

1- رفع الوعي المجتمعي بحقوق المرأة و الطفل كما كفلتها الشريعة الإسلامية و تضمنتها الاتفاقيات و المواثيق الدولية .

2- مناصرة قضايا المرأة والطفل حقوقياً واجتماعياً بما يكفل لهم حياة أسرية كريمة باعتبارهم الخلية الأساسية للمجتمع.

3- رصد كافة الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء والأطفال في الحرب والسلم سواء من قبل أفراد او هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية أو دول معادية وإعلانها للرأي العام .

4- إعداد وإصدار التقارير الحقوقية لحالات الانتهاكات الخاصة بالمرأة والطفل.

5- تقديم الدعم النفسي اللازم للمرأة و الطفل الذين يتعرضون للانتهاكات أثناء السلم و الحرب.

6- حماية النساء والأطفال من سوء المعاملة في الأسرة والمجتمع ومناهضة كافة أشكال العنف الموجه ضدهم و حمايتهم من الإيذاء أثناء التحقيق.

7- الحد من تسول وعمالة الأطفال.

8- تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع.

المحتويات

مدخل..... ٤

الملخص التنفيذي..... ٤

المنهجية..... ٤

تفاصيل جريمة الاختطاف ٥

الإدانات المحلية ٧

إفادات الشهود..... ٧

وصف الانتهاك وفقاً للقانون الدولي الإنساني..... ٨

التوصيات ١٠

مدخل

تعاني اليمن من حرب عدوانية من قبل تحالف العدوان ١، حيث عمد إلى انتهاك حقوق المدنيين وارتكاب أبشع الجرائم بحق النساء والأطفال دون مراعاة للقيم الإنسانية والأخلاقية والتي سقط خلالها الآلاف ما بين قتيل وجريح، فلم يكتف العدوان ومرتزقته بسلبهم حق الحياة فحاولوا سلبهم حريتهم وكرامتهم وشرفهم من خلال اختطاف واغتصاب النساء والأطفال في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، متناسين أن اختطاف النساء والأطفال عيب أسود وجريمة تحفر على الجبين ولا تمسح ولا تسقط بتقادم الزمن، ومنذ بداية العدوان تعمد تحالف العدوان ومرتزقته سياسة ممنهجة لابتزاز اليمنيين والضغط عليهم من خلال اختطاف النساء والأطفال لإدراكهم بأن الشعب اليمني الغيور على أرضه وعرضه يقتله الشعور بالعجز عن إغاثة مستنجد به، وقد كانت إحدى جرائم الاختطاف البشعة بحق أسرتين مدنيتين بينهم نساء وأطفال بمحافظة عدن، وقد خلفت هذه الجريمة ذكرى ومآسي على مدى أعوام لم ولن ينساها أهالي المختطفين.

الملخص التنفيذي

يوثق تقرير (موطن الذئاب) جريمة الاختطاف التي ارتكبها ما يسمى عناصر الانتقالي بحق أسرتين مدنيتين بينهم نساء وأطفال، وقد تحدثنا خلال هذا التقرير عن تفاصيل جريمة الاختطاف، كما تحدثنا عن الإطار القانوني للجريمة وفقاً للقوانين والمواثيق الدولية.

المنهجية

يستند هذا التقريراللقاءات التي وثقتها المنظمة مع أسر المعتقلين فيما يخص تفاصيل الجريمة، وتم الرجوع إلى نصوص القانون الدولية والمعاهدات والاتفاقيات من أجل توضيح الإطار القانوني لجريمة اختطاف واعتقال عدد من المدنيين بينهم نساء وأطفال.

1/ تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات.

تفاصيل جريمة الاختطاف

اعتقلت قوة أمنية تابعة لما يسمى بالانتقالي شخصاً من محافظة الحديدة، يدعى «نجيب محمد يوسف»، يعمل مع آخر يدعى «الجشمي أحمد الجشمي» من ذمار، ويعملون جميعاً في بيع القات بعدن مع أبناء المدعو «علي علي الحيي» والذي روى تفاصيل الجريمة.

بداية تم اعتقال المواطن «نجيب محمد يوسف» أثناء تواجده في فندق «قلب الخليج» بعدن، وكان بحوزته مليون و٣٠٠ ألف ريال، تتبع «الجشمي»، ونقل للسجن في قسم البساتين.

وفي اليوم التالي، ذهب «الجشمي» الى القسم بعد علمه بسجن «نجيب» لمعرفة قضيته وأخذ المال، غير أن الأمن قام بسجنه دون معرفة الأسباب، وبعد أربعة أيام أخبره العسكر أن عليه الاتصال بشخص ليأتي ويضمنه وإلا سيظل في السجن، فقام بالاتصال من تلفون أحد الجنود بنجل «علي الحيي» والذي يدعى «عبدالله »، وأخبره بأنه في السجن، وطلب منه القدوم لضمانته.

أخبر «عبدالله الحيي» صديقه «الجشمي» بأن لا يخاف وبأنه سيراجع لإخراجه من السجن، كما أخبره بأنه قد أخذ زوجته إلى منزل زوجة «الجشمي».

و في نفس الليلة بعد منتصف ليل الخميس / الجمعة بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠م قال مصلح الذرحاني مدير القسم للجشمي « خذنا إلى بيتك»، فوافق الجشمي، وخرجت الشرطة على متن طقمين محملين بالجنود وسيارة أجرة صغيرة، وعندما وصلوا قاموا بتفتيش البيت ولم يجدوا شيئا، فقاموا باعتقال زوجة الجشمي مع بناته الثلاث (طفلات)، وكذلك زوجة عبدالله مع طفليها.

طالب «الجشمي» بإخلاء سبيل النساء والأطفال، فطلبوا منه إيصالهم إلى منزل «عبدالله الحيي» أولاً، فأوصلهم الى المنزل في «مدينة إنماء القديمة»، وهناك دخلوا البيت وفتشوه ولم يجدوا شيئاً، فأخذوا نقودهم وتلفوناتهم، وأخذوا من كان في البيت وهم سبعة أشخاص إلى قسم الشرطة.

عندما أوصلوهم الى السجن ومعهم النساء حققوا معهم، وضربوهم، وعلّقوهم ورشوهم بالماء الحار، وطلبوا منهم أن يعترفوا بأشياء ليس لهم صلة بها ولا يعرفوها، وكانوا يضغطون عليهم بالنساء ويقولون: « تعترفوا لنا وإلا عنهين النسوان».

كما قام جنود الانتقالي بالتحقيق مع النساء ومع الأطفال الصغار، واعتدوا عليهن بالضرب وقاموا بصفعهن أمام أزواجهن وأطفالهن (بنات الجشمي وعيال عبدالله الحيي أعمارهم من سبع سنين إلى ١٤ سنة).

وبعد أن رأى المعتقلون إهانة النساء والأطفال، وافقوا على الاعتراف تحت الإكراه والتعذيب وقالوا: «نبصم لكم بما تشتوا بشرط تفكوا للنسوان» ، وعند الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي سمحوا للنساء والأطفال الأصغر سنّاً بالخروج بعد أخذ تلفوناتهن وما معهن، و أبقوا على أربعة من صغار السن في السجن.

وبعد ستة أشهر من الحادثة تم تغيير مدير القسم مصلح الذرحاني، وتم نقل المعتقلين إلى سجن «بير أحمد»، إلا عبدالله علي الحيي، فقد قام مدير القسم السابق «الذرحاني» - وهو مدير قسم دار سعد حالياً- بتعليقه وضربه ورشّه بالماء الحار وتعذيبه بالكهرباء ولم ينزله إلا وهو جثة هامدة.

وقد أكد والد «عبدالله الحيي» وهو خريج قسم العلوم الإدارية في جامعة ذمار بأنه توفي تحت

التعذيب من قبل «الذرحاني» مدير قسم البساتين السابق في اليوم الثالث من دخولهم السجن، ونقل «الذرحاني» جثمانه من القسم فوق سيارة تاكسي الى جهة مجهولة بحسب الوالد.

أسماء الذين لا يزالون تحت رهن الاعتقال في سجون الانتقالي:

- عبدالله علي علي الحيي (٣٥سنة، توفي تحت التعذيب).
- سنان علي علي الحيي (١٣ سنة)- طفل.
- جبر علي علي الحيي (١٤ سنة) - طفل.
- علي عبدالملك الحيي (١٤ سنة) - طفل.
- علي عبدالكريم الحيي (١٥ سنة) - طفل.
- جبر ناصر أحمد سريب (٢٣ عاماً، من مديرية المنار آنس).
- غالب علي الضبياني (٣٣ عاما، من مديرية ضوران آنس).
- الجشمي أحمد الجشمي(٣٣ سنة، من مديرية ضوران).
- نجيب محمد يوسف (من محافظة الحديدة).

الأهالي يحملون صور أطفالهم وأبنائهم المختطفين

أبناء عبدالله الحيي يحملون صورة والدهم المخفي قسرا

صورة للمخفي قسرا الجشمي مع بناته الثلاث

الإدانات المحلية

أدانت منظمات المجتمع المدني ومنها منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل جريمة الاختطاف التي ارتكبها عناصر الانتقالي بحق أسرتين مدنيتين بينهم نساء وأطفال في محافظة عدن، واستنكرت الصمت الدولي والأممي المخزي وانتهاك القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية وقوانين الحرب وغيرها من الأعراف والشرائع السماوية والرمي بها عرض الحائط، والتي تتضمن قواعد ومبادئ تهدف إلى توفير الحماية بشكل رئيسي للأطفال والنساء.

كما حملت منظمة انتصاف تحالف العدوان مسؤوليته عن كل الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين الأبرياء، وطالبت المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والهيئات الحقوقية والإنسانية إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية تجاه الانتهاكات والمجازر البشعة التي تحدث بحق المدنيين الآمنين من أبناء الشعب اليمني، ودعت كل أحرار العالم والشرفاء بالتحرك الفعال والإيجابي لوقف العدوان وحماية المدنيين من النساء والأطفال.

كما طالبت منظمة انتصاف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالقيام بواجبهم والاضطلاع بمسؤولياتهم حيال هذه الجرائم والعمل على إيقافها ورفع الحصار وتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جميع الجرائم المرتكبة بحق الشعب اليمني ومحاسبة كل من يثبت تورطهم في هذه الجرائم.

إفادات شهود عيان

تحدث والد المعتقلين في سجون الانتقالي الجنوبي بعدن —بعد مرور عام من الاعتقال- والذي يدعى « علي علي الحيي» بأن إدارة سجن منطقة البساتين في عدن قتلت أحد أبنائه المختطفين تحت التعذيب، وغيبت البقية مع معتقلين آخرين بينهم أطفال لأكثر من عام دون أي جريمة اقترفوها، وذكر بأنه ظل متكتماً على القضية لعلّ وعسى أن يفرجوا عنهم، لكن دون جدوى، وأشار إلى أن أبناءه ما يزالون في سجون الانتقالي حتى اللحظة، دون أن يدري شيئاً عن أوضاعهم.

وأضاف الأب: «الآن لهم أكثر من سنة في سجن بئر أحمد بدون ذنب إلا أنهم شماليون، أناس بسطاء مقاوتة يبيعوا القات من أجل البحث عن لقمة العيش، وليس لهم دخل بالسياسة ولا ينتمون لأي جهة سياسية وأكثرهم أطفال أعمارهم أربعة عشر سنة وخمسة عشر سنة».

كما تحدثت زوجة عبدالله الحيي «حنان قمارة» قائلة: « دخلوا لنا بعد منتصف الليل قرابة الساعة الثالثة، دقوا علينا الباب، ودخل الجشمي مع العسكر، وأيقظتني زوجته رقية وهي خائفة من دخول العسكر، وكنت أسمع صراخ الجشمي وبكائه»، وتضيف قائلة:« أخذونا مع أطفالنا إلى القسم، أنا وأطفالي الاثنين وزوجة الجشمي وبناتها الثلاث، وقد حاول الجشمي أن يطلب منهم تركنا في حالنا ولكنهم كانوا يقومون بضربه ومنعه عن الدفاع عنا».

كما تحدثت حنان عن لحظات تواجدهن مع أزواجهن في القسم قائلة:« عندما رفضوا الاعتراف بما لم يفعلوه، قام مدير القسم بإدخالنا إليهم ، وتعرضنا للسب والضرب والإهانة، ورأينا أزواجنا وهم

يتعرضون للشنق والتعذيب والصعق بالكهرباء والتعليق، وكلما أغمي عليهم يرشوهم بماء حار ويغمى عليهم مرة أخرى».

حنان زوجة عبدالله الحيي تتحدث والدموع تنهمر من عينيها وتضيف قائلة:«حاولت الدفاع عنهم ولكنهم حاولوا أن يستفزونا ويأخذونا من ملابسنا، بعد ذلك طلب زوجي منهم أن يخلوا سبيلنا مقابل أن يعترفوا بما أرادوه، ومنذ ذلك الحين ونحن في حالة لا يعلم بها إلا الله، وحاولنا أن نُخرخ أزواجنا لكن دون فائدة ولم نعد نعرف أو نسمع أي شيء عنهم، وبعد سبعة أشهر حولوهم جميعاً إلى سجن بير أحمد وتواصلنا معهم، إلا زوجي فقد أنكر مدير القسم بأنه عنده نهائياً، ولا أعلم مصيره إلى اليوم، وأطالب بالإفراج عنهم ومتابعة قضيتهم، فنحن نعاني من المرض والكرب والضيق، وحسبنا الله ونعم الوكيل، كما أطالب وأناشد منظمات حقوق الإنسان بالعمل على الإفراج عنهم ومتابعة المخفيين حتى نسمع صوتهم على الأقل».

أما زوجة الجشمي «رقية الجشمي» فقد تحدثت عن بعض تفاصيل اختطافهم قائلة:«كان العسكر يضعون السلاح في رؤوسنا ويهددونا ببناتنا، وفتشوا البيت وكسروا ما فيه، وكانوا يطالبوننا بإخراج السلاح ويدعون بأننا زينبيات، وأخبرته بأننا لا نملك سلاحاً وبأن أزواجنا مقاوتة «يشتغلون ببيع القات» ولا دخل لهم بالسياسة ولا بغيرها»، وأضافت:« عندما رأى زوجي إهانتهم وضربهم لنا قال: «يا فندم أنت قلت النساء لا دخل لك بهن وعرضك من عرضهن»، فرد عليه: «امشي قدامي»، وأخذونا مع أطفالنا وأزواجنا وإخوة الحيي إلى الحبس، وطلبوا منهم بأن يعترفوا بأشياء لم يفعلوها وعندما رفضوا هددوهم بنا».

وصف الانتهاك وفقاً للقانون الدولي الإنساني

اختطاف مرتزقة تحالف العدوان لمدنيين بينهم نساء وأطفال يرقى إلى جريمة حرب مكتملة الأركان، حيث وأن جميع التشريعات والقوانين تعتبر أن الأصل في المرأة مستمد لها بالحماية المدنية إذا لم تنتمي إلى القوات المسلحة وبالتالي فإنها بصفتها هذه سوف تستفيد من قواعد القانون الدولي الإنساني التي تفرض قيوداً على مباشرة العمليات العدائية.

و فئة النساء هي من الفئات الأشد ضعفا، وهي فئة مشمولة بالحماية الدولية وفقاً للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، وقد أولت قواعد التنظيم الدولي هذا الأمر اهتماما بالغا سواء فيما تضمنته ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وبعض مواد الميثاق أو ما تضمنته نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

واختطاف الأطفال هو انتهاك يُشير إلى نقل الطفل أو ضبطه، أو احتجازه، أو القبض عليه، أو اختفائه القسري بصورة غير قانونية، إما على نحو مؤقت أو دائم. والاختطاف، سواء كان متعمداً أو أحد أعمال العنف أو الانتقام، أو كان يهدف لغرس الخوف بين السكان، أو تجنيد الأطفال قسراً و/أو الاعتداء الجنسي عليهم، أحد أكثر الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح انتشاراً.

وفي عام ١٩٩٩، تم بموجب أول قرار يعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاع

المسلّح إدراج مسألة الأطفال المتضررين من الحروب على جدول أعمال المجلس، وحدد القرار وأدان أيضا ستة انتهاكات جسيمة يعاني منها الأطفال أشد المعاناة في أوقات الحرب ومن ضمنها اختطاف الأطفال. ويشترط القانون الإنساني الدولي على القوات المسلحة والجماعات المسلحة اتخاذ تدابير لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وهم الفئات الأكثر ضعفاً إبان أوقات الحرب.

وأُقرت اتفاقية "جنيف" لمعاملة أسرى الحرب بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٩، و تناولت الاتفاقية ضمن ٣٧ مادة أهم ما يتصل بحياة الأسير وكفلت له التمتع بخدمات الدولة الحامية بواسطة أعوانها المتخصصين وكذلك بخدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما نصت على بعث وكالة أبحاث لجمع ما أتيح من معلومات عن الأسرى وتبادل الأخبار مع أهلهم وذويهم .

ومن ضمن ما أقرته اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب ما يلي :

المادة ١٣: يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات. ويحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدتها، ويعتبر انتهاكا جسيما لهذه الاتفاقية. وعلي الأخص، لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني أو لا يكون في مصلحته، وبالمثل، يجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات، وعلي الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير، وتحظر تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب.

المادة ١٤: لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال ،ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن. ويجب علي أي حال أن يلقين معاملة لا تقل ملاءمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال.

يحتفظ أسرى الحرب بكامل أهليتهم المدنية التي كانت لهم عند وقوعهم في الأسر ولا يجوز للدولة الحاجزة تقييد ممارسة الحقوق التي تكفلها هذه الأهلية، سواء في إقليمها أو خارجه إلا بالقدر الذي يقتضيه الأسر.

المادة ١٥: تتكفل الدولة التي تحتجز أسرى حرب بإعاشتهم دون مقابل وبتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجانا.

المادة ١٧: لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه علي أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع. ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة أو سبهم أو تعريضهم لأي إزعاج أو إجحاف.

التوصيات

- تناشد المنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للعمل على وقف الحرب في اليمن بشكل عام.

- مناشدة جميع منظمات المجتمع المدني سواء العاملة في المجال الحقوقي أو الإعلامي ومراكز الرصد والتوثيق بتكثيف جهودها حيال ما يرتكب من جرائم في تلك المناطق التي تغيب فيها السلطات الحقيقية للدولة في تطبيق القوانين ، بما يشكله ذلك من ردع حقيقي لتلك العصابات لحماية لتلك الفئات الضعيفة .

- إن مرتزقة تحالف العدوان يتحملون المسؤولية القانونية تجاه احترام الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجمهورية اليمنية وكافة الالتزامات الدولية ومنها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، واتفاقية مناهضة تعذيب المرأة ، واتفاقية حقوق الطفل باعتبار النساء والأطفال مشمولون بالحماية الجنائية ضد الانتهاكات التي يتعرضون لها .

- مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتحريك الدعاوى القانونية ضد المجرمين الذين ثبت تورطهم في تلك الجرائم محلياً من ضباط وجنود ورجال أمن ، وعلى رأسهم القيادات العسكرية والمدنية التابعة لها ورؤساء وملوك الدول التي تدعم تلك القيادات وتعمل تلك القيادات لمصلحتها.

- تطالب المنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالضغط على تحالف العدوان لإخراج من تبقى من الأسيرات والمختطفات وكذا المختطفين من الأطفال ومعاقبة المتورطين وتقديمهم للمحاكمة العادلة.

منظمة انتصاف
لحقوق المرأة والطفل
Entesaf Organization
for Woman and Child Rights

عنوان المنظمة: جولة سبأ

أرقام هواتف المنظمة: 778000596-778000597

روابط المنظمة:

الإيميل: info@entesaf.org

الفيسبوك: https://www.facebook.com/EntesafOrg/

اليوتيوب: https://youtube.com/channel/UCTqhgKY7eriQWo4M2sMD4rA

تويتر: https//:twitter.com/entesaf?٢s80=

تيليجرام: https//:t.me/Entesaforg

الموقع الإلكتروني: https//:entesaf.org